

Distr.: General
19 March 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد
معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية
الدورة الثانية
جنيف، ٢٨ أيار/مايو إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨

موجز الرئيسة
الاجتماع التشاوري غير الرسمي عملاً بقرار الجمعية العامة للأمم
المتحدة ٢٥٩/٧١ (نيويورك، ١٥-١٦ شباط/فبراير ٢٠١٨)

خطاب إحالة

المندوبون الموقرون،

أتشرف بأن أحيل إليكم، بصفتي رئيسة فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد
معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية (الفريق التحضيري)، الموجز الذي أعدته بشأن الاجتماع
التشاوري غير الرسمي المفتوح الذي عُقد بنيويورك في يومي ١٥ و ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٨.

وعملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٥٩/٧١، نُظّم هذا الاجتماع لكي أقدم
تقريراً عن العمل الذي قام به الفريق التحضيري حتى الآن، وهذا التقرير متاح الآن على الموقع
الشبكي للأمم المتحدة بجنيف. وبالإضافة إلى تقريرتي، أُنحت أيضاً الفرصة لجميع خبراء الفريق
التحضيري لتقديم عروض فردية في هذا الاجتماع لإعطاء الجمعية العامة فكرة أكثر تفصيلاً عن
المداولات الداخلية للفريق التحضيري.

وينص القرار ٢٥٩/٧١ على تنظيم هذه الاجتماعات لتمكين جميع الدول الأعضاء
من المشاركة في مناقشات تفاعلية وتبادل وجهات النظر بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد
الانشطارية في المستقبل. ومرة أخرى أبحرني المستوى الرفيع لمداخلات الوفود، فضلاً عن عمق
الآراء المعرب عنها. وفي حين لا يمثل الموجز المرفق طيه وصفاً شاملاً لكل مداخلة من
المداخلات فإنني أعتقد أنه يلخص النقاط الرئيسية التي أعرب عنها أثناء المشاورة. وسوف أنقل
هذه النقاط أيضاً إلى الفريق التحضيري عندما يجتمع في دورته الختامية في الفترة من ٢٨
أيار/مايو إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨ بجنيف.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-04207(A)



* 1 8 0 4 2 0 7 *

ولا تزال كندا مقتنعة بأن جميع الدول الأعضاء لها مصلحة في ضمان مساءلة مؤتمر نزع السلاح عن التفاوض بشأن هذه المعاهدة في نهاية المطاف. وفي هذا السياق، بودي أن أعرب عن بالغ تقديري لجدية المسعى الذي لا تزال الدول الأعضاء تتوخى به المناقشات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وهذه الاجتماعات التشاورية غير الرسمية مسعى جديد لسد الفجوة بين العمل المغلق في فريق الخبراء والمصالح المشروعة للجمعية العامة. وطابع هذه العملية المتميز بالشمولية والمسار المتكرر الذي تتبعه بين اجتماعات الخبراء والجمعية العامة إنما هو، في رأيي، من أهم نقاط قوته.

وإنني أطلع إلى مواصلة هذا الحوار في الأشهر القادمة.

(توقيع) هايدي هولان

رئيسة فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني

بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية

أولاً - موجز

١ - يطلب القرار ٢٥٩/٧١ إلى رئاسة فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية (الفريق التحضيري) أن تنظم، بنيويورك، اجتماعين استشاريين غير رسميين مفتوحين لمدة يومين بحيث يتسنى لجميع الدول الأعضاء المشاركة في المناقشات التفاعلية وتبادل الآراء، التي ستحيلها الرئاسة إلى الفريق التحضيري لكي ينظر فيها. وقد عُقد الاجتماع الاستشاري غير الرسمي الأول في يومي ١ و ٢ آذار/مارس ٢٠١٧. ونظمت رئاسة الفريق التحضيري الاجتماع الثاني في ١٥ و ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٨، الذي كلّف الرئاسة بتقديم تقرير بصفتها الشخصية عن أعمال الفريق التحضيري. وجمعت الرئاسة أيضاً وجهات نظر الدول الأعضاء حول العناصر الموضوعية الممكنة لإبرام معاهدة في المستقبل.

ثانياً - ملحة عامة

٢ - تُشكّل الفقرات التالية موجز الرئاسة للآراء المعرب عنها في هذا الاجتماع التشاوري غير الرسمي:

(أ) ارتئي أن بدأ المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح يُعتبر، أكثر من أي وقت مضى، أولوية ملحة بالنسبة لمجتمع عدم الانتشار ونزع السلاح؛

(ب) أشارت وفود عديدة إلى نضج العمل المضطلع به بشأن هذه المعاهدة حتى الآن، وأكدت أن الأساس للمفاوضات المتعلقة بالمعاهدة قد أُرسى بشكل واضح؛

(ج) بالنسبة للعديد من الوفود، من شأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أن تسهم في كل من عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، ولئن اختلفت الآراء بخصوص الآلية التي ستحقق بها هذه الأهداف؛

(د) أثّرت الاتجاهات المتدهورة في المناخ الأمني الدولي عدة مرات، باعتبارها عقبات أمام المفاوضات بشأن المعاهدة المقبلة وأيضاً كحافز لتجديد المشاركة في هذه المعاهدة؛

(هـ) أعربت بعض الوفود بشكل خاص عن قلقها من أن الوقف الاختياري الحالي لإنتاج المواد الانشطارية في خطر. ومن وجهة نظر هذه الوفود فإن المعاهدة، في أبسط أشكالها وأكثرها قابلية للتحقيق، لها قدرة كبيرة محتملة على الوقوف في طريق عكس هذا الاتجاه وانتزاع الزخم من سباق التسلح المتجدد؛

(و) أعربت بعض الوفود أيضاً عن وجهة النظر التي مفادها أن المعاهدة من شأنها أن تعود بالنفع على الأمن النووي العالمي؛

(ز) قدّمت حجة مؤداها أنه بدون الاتفاق مسبقاً على نطاق المعاهدة فإن المفاوضات من شأنها أن تضر بالأمن الوطني لبعض الدول. وحاجت وفود عديدة بأن نطاق المعاهدة يجب تحديده كجزء من المفاوضات بشأن المعاهدة في حد ذاتها؛

(ح) الطابع التكميلي للمعاهدة في خلفية إطار عدم الانتشار القائم أثّر مراراً وتكراراً. واقترحت بعض الوفود إضافة عبارات لهذه الغاية في ديباجة المعاهدة؛

(ط) حدّرت بعض الوفود من أن المعاهدة لكي تكون ناجحة سوف تحتاج إلى هيكلية بطريقة تكفل عدم مزيد تعمق أوجه التفاوت في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح؛

(ي) أُقيمت روابط بين هذه المعاهدة ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك فيما يتصل بالمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ - خطة العمل من ٦٤ نقطة. وحددت عدة وفود إحراز تقدم بشأن المعاهدة المقبلة بوصفه الحل لنجاح المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠. ورأت وفود أخرى احتمال وجود تناقض مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في حال عدم تطرق نطاق المعاهدة لإنتاج المواد الانشطارية في الماضي؛

(ك) أشارت عدة وفود إلى أهمية التأكد من أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ليس لها أثر غير مقصود على حق الدول في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية؛

(ل) شدّدت عدة وفود على أنه في حين أن الفريق التحضيري لا يتفاوض في معاهدة إلا أن العمل المضطلع به لتحديد خيارات عناصر المعاهدة لا يزال قيماً. وأشار أيضاً إلى أنه بما أن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تشارك كلها فإن عمل الفريق التحضيري قد يكون منقوصاً؛

(م) أُبديت وجهة نظر مفادها أن العمل الجاري في الفريق التحضيري إنما هو تكرار للجهود المبذولة في مؤتمر نزع السلاح. مع ذلك، وإجمالاً، أعربت الدول عن أسفها لعدم قدرة مؤتمر نزع السلاح على المشاركة في المناقشات الموضوعية بشأن هذه المعاهدة؛

(ن) أشارت عدة وفود مشاركة بالإيجاب إلى القرار الذي صدر مؤخراً بإنشاء هيئات فرعية في مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وحثّت الدول في ذلك المنتدى على المشاركة بشكل بناء وبمستوى عالٍ من التدخل؛

(س) في حين أعرب عن القلق إزاء إنشاء أفرقة انتقائية خارج مؤتمر نزع السلاح إلا أن أغلبية الدول أعربت عن وجهة النظر التي مفادها أن الاجتماع التشاوري غير الرسمي عملية هامة في سياق الشفافية والشمولية، وأعربت عن تقديرها للفرصة المتاحة للمشاركة في المناقشات المفتوحة الرامية إلى المساهمة في عمل فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى.

ثالثاً - جوانب المعاهدة (النطاق والتعاريف والتحقيق)

٣- تشكل الفقرات التالية موجز الرئيسة لوجهات النظر الرئيسية التي أعرب عنها بخصوص المسائل المتعلقة بالنطاق والتعاريف والتحقيق فيما يتصل بالمعاهدة:

(أ) تناول مشاركون عديدون مسألة نطاق المعاهدة، بما في ذلك مسألة ما إذا كان يجب أم لا إدراج إنتاج المواد الانشطارية في الماضي؛

(ب) طُرحت مسألة الشفافية وتدابير بناء الثقة مراراً وتكراراً بوصفها مجاًلاً يمكن أن يساعد على سد الثغرة في مسألة النطاق ويمكن فيها أن يقوم الفريق التحضيري بعمل هادف من أجل البدء في المفاوضات؛

(ج) اقترحت بعض الدول، على سبيل المثال، أن تتضمن المعاهدة عبارات تُشجّع الدول على اتخاذ تدابير طوعية لحفض مخزونات المواد الانشطارية. وبالمثل، فإنه يمكن أن تتضمن المعاهدة حكماً ينص على الإعلانات الطوعية للتدابير التي تكون الدول الحائزة للأسلحة النووية قد اتخذتها بالفعل بشأن إنتاج المواد الانشطارية في الماضي كإجراء من إجراءات بناء الثقة؛

(د) بخصوص التعاريف، كان هناك توافق في نطاق الآراء المعرب عنها مع الخيارات المحددة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين لعام ٢٠١٥ بشأن وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى؛

(هـ) أشارت عدة وفود إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها الكيان المناسب للتحقق من المعاهدة المقبلة. وفي حين أبدت وفود أخرى تفضيلها لهيئة تحقق مستقلة منفصلة، لم يستبعد مشاركون آخرون التعاون بين هيئة التحقق والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك الوصول إلى موارد الوكالة؛

(و) أعاد عدد كبير من الدول تأكيد الحاجة إلى تفادي الازدواجية في جهود التحقق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأشارت هذه الدول إلى ضرورة إقامة توازن بين الكفاءة من حيث الموارد والفعالية؛

(ز) أبدى عدد من المشاركين رغبتهم في مزيد بحث كيفية إقامة علاقة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التطبيق العملي؛

(ح) رأت بعض الدول أن المعاهدة يجب أن تتضمن التزامات قانونية فيما يتعلق بإلغاء تكليف مرافق إنتاج المواد الانشطارية بإنتاجها أو تحويل إنتاجها لأغراض مدنية؛

(ط) أُشير مراراً وتكراراً إلى الحاجة إلى نظام تحقق فعال وغير تمييزي ومتين لضمان عدم تحويل إنتاج المواد الانشطارية؛

(ي) ناقش المشاركون عدة نُهج ممكنة للتحقق من المعاهدة، بما في ذلك نظام يركز على "نقاط احتناك" معينة تحدد من خلال تقييم للمخاطر، فضلاً عن توخي نهج أكثر شمولية للتحقق يغطي كامل دورة الوقود النووي؛

(ك) إجمالاً، شددت وفود عديدة على الحاجة إلى مزيد العمل بشأن التحقق من المعاهدة، وأبرزت هذه الوفود فوائد مثل هذا العمل لزيادة توسيع جهود عدم الانتشار ونزع السلاح؛

(ل) أكدت بعض الوفود بهذا الخصوص أن عمل الفريق التحضيري وعمل فريق الخبراء الحكوميين للتحقق من نزع السلاح النووي يجب أن يعزز أحدهما الآخر.

رابعاً- جوانب المعاهدة (الترتيبات القانونية والمؤسسية)

٤- تُشكّل الفقرات التالية الموجز الذي أعدته الرئيسة لوجهات النظر الرئيسية المعرب عنها بخصوص المسائل المتعلقة بالترتيبات القانونية والمؤسسية ذات الصلة بالمعاهدة:

(أ) جاءت الآراء بخصوص النص على بدء سريان المعاهدة متفاوتة وعريضة الطيف. ففي حين أبدت بعض الدول تفضيلها لأحكام أكثر تساهلاً فيما يتصل ببدء نفاذ المعاهدة قصد تفادي التحديات التي واجهتها معاهدات أخرى، أعربت دول أخرى عن تفضيلها لنموذج يقوم على تصديقات عدد معين من الدول. وأعربت دول أخرى أيضاً عن وجهة نظر مفادها أن المعاهدة يجب ألا يبدأ سريانها إلا بعد أن تكون جميع الدول المنتجة للمواد الانشطارية قد صادقت عليها؛

(ب) طُرحت أيضاً مسألة احتمال التطبيق المؤقت للمعاهدة للمساعدة على التغلب على تحديات بدء سريان؛

(ج) كان هناك توافق عام على أن المعاهدة يجب أن تحظر الادعاءات الاعتبارية والطائشة بعدم الامتثال. وارتأت بعض الدول أنه يجب أن تتضمن المعاهدة أحكاماً تتيح للدول الأطراف مجموعة واسعة من أساليب تسوية المنازعات. واختلفت الآراء بخصوص مسألة ما إذا كان يجب أم لا إحالة حالات عدم الامتثال إلى مجلس أمن الأمم المتحدة؛

(د) أعربت معظم الدول عن تفضيلها لمعاهدة غير محددة المدة أو لمدة ممددة قصد ضمان مبدأ عدم اللارجعة في المواد الانشطارية المنتجة بعد بدء سريان المعاهدة؛

(هـ) أبدت معظم الدول التي أعربت عن آرائها بخصوص هذا الموضوع تأييدها لإدراج حكم متين فيما يتعلق بالانسحاب من أجل عدم التناهي مع هدف المعاهدة وغرضها؛

(و) أُفيد أيضاً بالمنفعة المحتملة للتحفظات والإعلانات التفسيرية في سياق معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وكان في ذلك تباين في وجهات النظر مع استخدامها في معاهدات أخرى بشأن الأسلحة التقليدية، حيث تكون الرهانات ذات الصلة بعدم الامتثال أقل شأنًا؛

(ز) فيما يتعلق بالبنية المؤسسية لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وعلى الرغم من وجود توافق عام على الحاجة إلى مؤتمر للدول الأطراف ومجلس تنفيذي، أثّرت شواغل بخصوص المجلس التنفيذي ذي التركيبة المحدودة؛

(ح) كانت هناك وجهات نظر متباينة بخصوص ما إذا كان يجب أن يكون مؤتمر الدول الأطراف أم المجلس التنفيذي هيئة المعاهدة الرئيسية لصنع القرار؛

(ط) طرحت عدة وفود أسئلة بخصوص المضاعفات المالية المترتبة على المعاهدة المقبلة، وشددت على أهمية مزيد من التحليل والمعلومات بشأن تحديد تكلفة مختلف النماذج المؤسسية؛

(ي) إجمالاً، أحاطت الوفود علماً باهتمام بالعمل الذي أنجزه الفريق التحضيري في مجال المسائل القانونية والمؤسسية وما له من أهمية للتفاوض في نهاية المطاف.